مجلـة الاقتصاد والتنمية المستدامة
المجلد:06/ العـدد:02 (2023)، ص 353-371
EISSN: 2606 –2773 ISSN : 2661-7986

إشكالية مسار التنمية المستدامة في الجزائر بين واقع التشخيص وسبل العلاج دراسة تحليلية تقويمية: حالة الجزائر

The Problem of The Path of Sustainable Development in Algeria Between the Reality of Diagnosis and Ways of Treatment: An Evaluation-Analytical Study - The Case of Algeria

Title in English

أ.بوخاري فاطنة حنان أسينات[1]* ، أ.د سعيداني محمد[2]

[1] مخبر تسيير المؤسسات، جامعة الجيلالي ليابس سيدي بلعباس، الجزائر،

fatna.boukhari@univ-sba.dz

[2] مخبر LARMO جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر،

Med.saidani08@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2023/03/30 تاريخ القبول: 2023/08/01 تاريخ النشر: 2023/09/01

مستخلص:

هدفت دراستنا إلى الكشف عن التأثيرات المتبادلة بين الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة، وتوصلنا أن الجزائر طبقت مجموعة من البرامج التنموية لتهيئة الأرضية اللازمة لتفعيل النشاط و النمو الاقتصادي وتعزيز إمكانيات التنمية المستدامة، والتي كان لها الأثر الإيجابي على بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة 1994-2015 هذا مع إهمال الاعتبارات البيئية وذلك راجع لغياب جهاز إنتاجي مرن .

الكلمـات المفتاحيـة: التنميـة المسـتدامة، الأبعـاد البيئيـة، المؤشـرات الاقتصـادية، البرامج التنمويـة، الجزائر.

تصنيفات JEL: O01؛ O11:

Abstract : Our study aimed to reveal the mutual effects between the environnemental, economic and social dimensions to achieve sustainable développement, We concluded that Algeria has implemented a set of développement programs to prepare the ground necessary for activating activity and economic growth and enhancing the possibilities of sustainable développement, Which had a positive impact on some economic and social indicators during the period 1994-2015, with neglect of environnemental considérations, due to the absence of a flexible production system.

Keywords: Sustainable Développement, Environnemental Dimensions, Economic Indicators, Développement Programs, Alegria.

JEL Classification: O01 ; O11 ;

* المؤلف المرسل.

مقدمة:

أدت عمليات النمو الاقتصادي المنتهجة من طرف الحكومات، وكذا التوسع الحضري الناتج عن التمدد السكاني، والزيادة الديمغرافية خاصة في السنوات الأخيرة إلى زيادة الاستغلال للموارد الطبيعية المتاحة بشكل يتميز بالشراهة واللاعقلانية، مما أثر بشكل أساسي وسلبي على الموارد خصوصا والبيئة عموما، وهذا الاستغلال السيئ أدى بالضرورة إلى تهديد الحظيرة الطبيعية للموارد من خلال دق ناقوس خطر شحها وفقدانها، وبالتالي اختلال التوازن بين العرض المحدود من جهة والطلب المتزايد غير المنتهي من جهة ثانية، أما الجزائر، فعلى الرغم من بداية ظهور بوادر بعض المؤشرات المقنعة من أجل تحقيق تنمية مستدامة في الجزائر، وذلك من خلال ظهور بعض المحسنات على مستويات الوضع الاقتصادي و الاجتماعي والأمني في البلاد، إلا أن المشوار ما زال طويلا وشاقا تعترضه الكثير من التحديات و العراقيل، خاصة و أن الأمر يتعلق بالمستقبل الذي قد يبدو غامضا، فالاقتصاد الجزائري ما زال نمطيا يتسم بالترابطية المباشرة بأسواق النفط، وما تقرره من أسعار، والآلة الإنتاجية خارج إطار المحروقات في الجزائر ما زالت راكدة، مما ينعكس مباشرة على شكل الدخل العام الذي يؤثر رأسا على كامل مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية وكذا البيئية، فما زالت تحديات جيوش طالبي الشغل والفاتورة الاقتصادية والاجتماعية تتربص بكل المحاولات الرامية إلى تحقيق تنمية مستدامة، فاتساع دائرة الفقر والأمية، وتزايد انتشار الأمراض الغريبة، والتلوث البيئي مع انخفاض المخزون العام من الموارد المختلفة، بالإضافة إلى إفرازات المستقبل التي لن تكون بمنئي عنها بكل تأكيد كالزلازل المحتملة و الفيضانات المتوقعة، كلها تمثل عراقيل وتحديات معترضة، الأمر الذي يحتاج في الجزائر بكل تأكيد إلى وجوب أخذ الحيطة والحذر وذلك من خلال تفعيل واعتماد مجموعة من الأدوات والآليات في سبيل مواجهة هذه التحديات قصد تحقيق التنمية المستدامة المنشودة في الجزائر.

مشكلة الدراسة :تعد التنمية المستدامة في الحقيقة مطلب أساسي لتحقيق العدالة والإنصاف في توزيع ثمار ومكاسب التنمية، والثروات بين الأجيال المختلفة والمتعاقبة، حيث أن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب الاهتمام بالنمو الاقتصادي، والمسائل الاجتماعية والبيئية حتى يتم التصدي بصورة كاملة للقضايا العالقة التي ينبغي مواجهتها والتي تحول دون الوصول إلى تحقيق نتائج فعلية ترتسم على أرض الواقع لتحقيق تنمية مستدامة في الجزائر.

وبناءًا على ما تقدم يمكن حصر مشكلة الدراسة بالسؤال الجوهري التالي:

ما هي الصعوبات والتحديات التي تحول دون إمكانية تحقيق تنمية مستدامة في الجزائر على الرغم من توفر الإمكانيات الطبيعية والمتاحات المادية والبشرية؟

أهداف البحث: هدفت دراستنا للتركيز على استعراض، وتحديد، وكشف أهم تحديات ومعوقات التنمية المستدامة في الجزائر،سواء تعلقت بمؤشرات التدني، والتدهور الاقتصادي، والاجتماعي، والبيئي، وكذا بعراقيل المديونية، والنظام التجاري العالمي الجديد وتحدي العولمة التي أصبحت تفرض نفسها بقوة كأحد أهم العقبات التي تقف حائلا دون تحقيق التنمية المستدامة المنشودة في الجزائر.

منهج البحث: اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة تقويمية تحليلية لإشكالية مسار التنمية المستدامة في الجزائر مبرزين أهم التحديات والمعوقات التي حالت دون تطبيق التنمية المستدامة في الجزائر من خلال عرض أهم المؤشرات والبيانات والإحصائيات التي توفرت لدينا خلال الفترة 1994-2015.

محاور البحث: للإجابة على تساؤلات ورقتنا البحثية قسمنا الدراسة إلى ثلاثة أجزاء:**الجزء الأول** الإطار النظري للتنمية المستدامة (مفهومها، أهدافها، خصائصها، الجوانب الأخلاقية المرتبطة بالتنمية المستدامة ومبادئها، مقوماتها، أبعادها: البعد الاقتصادي، البعد البيئي، البعد الاجتماعي)، **الجزء الثاني:** دراسة تحليلية تقويمية لواقع ومسار التنمية المستدامة في الجزائر من خلال التحديات، **الجزء الثالث:** معوقات وصعوبات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

1.الإطار النظري للتنمية المستدامة:

1.1 مفاهيم عامة عن التنمية المستدامة:

1.1.1 مفهوم التنمية المستدامة: لاقت فكرة التنمية المستدامة القبول بأوسع معانيها، وتم إقرارها بعد عام 1987 على صعيد واسع إلا أنه تبين أن ترجمة هذه الفكرة إلى أهداف وبرامج وسياسات عملية يعتبر من المهمات الصعبة، نظرا لخضوع الأمم المتحدة لقوى رأسمالية لا ترى من مصلحتها التنازل عن نمط إنتاجها المدمر للبيئة (سراج الدين، 1993، ص 04)، ثم جاء المؤتمر الدولي للبيئة والتنمية بريو دي جانيرو عام 1992 والذي عرف بقمة الأرض، المؤتمر الذي شهد بزوغ مصطلح التنمية المستدامة بشكل عالمي وصريح حيث جاء في المبدأ الثالث للمؤتمر مفهوم التنمية المستدامة على أنها " ضرورة انجاز الحق في التنمية على نحو متساوي

للحاجات التنموية والبيئية بين الأجيال الحاضرة والمستقبلية (صيد و آخرون، 2018، ص 114).

مما سبق يمكن إعطاء بعض التعاريف للتنمية المستدامة والتي من بينها:

تعريف التنمية المستدامة **حسب لجنة "برونتلاند"**: التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم(فيصل يونس عبد الزهرة، 2002، ص 59)، وقد تداول هذا المصطلح في أواخر الثمانينات كان المفهوم السائد والتقليدي هو مفهوم التنمية ليتحول بعد ذلك إلى التنمية المستدامة **(http: www.Linkedin.com/pulse)**ومن هنا نجد أن التنمية المستدامة تهدف إلى توفير الرفاهية الاقتصادية لأجيال الحاضر والمستقبل والحفاظ على البيئة وصيانتها وحفظ نظام دعم الحياة.

تعريف التنمية **المستدامة وفق وليام رولكزهاوس (W. Ruckelshaus)**: وهو مدير حماية البيئة الأمريكية على أنها: "تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة"(غنيم عثمان محمد، أبو زنط ماجدة أحمد، 2007، ص 25)، وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عمليتان متكاملتان وليستا متناقضتين، وبالتالي يمكن القول إن التنمية المستدامة هي التي تسعى إلى تحقيق نوعية حياة الإنسان ولكن ليس على حساب البيئة (قبقوب، كاكي ،2017، ص **11**).

كما عرفها **البنك الدولي** بأنها: " تلك التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة الفرص التنموية الحالية للأجيال القادمة وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن " حيث أن رأس المال يتضمن رأس المال الصناعي (معدات وطرق)، الفني (المعرفة والمهارات)، الاجتماعي (علاقات ومؤسسات)، البيئي (الغابات والموارد الطبيعية) (فروخي، 2018، ص**93**)،

2.1.1 أهداف التنمية المستدامة: تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق جملة من الأهداف وهي:

أ. **احترام البيئة الطبيعية**:وذلك من خلال التركيز على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أساس حياة الإنسان، وبالتالي فالتنمية المستدامة هي التي تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية والبيئة المبنية وتعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة وتكامل وانسجام. (الشيخ،**2002**، ص **94**).

ب. **تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد**: تتعامل التنمية مع الموارد على أنها موارد محدودة لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني.

ج. **ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع**: تحاول التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، وذلك من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي، وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة، دون أن يؤدي ذلك إلى مخاطر وآثار بيئية سالبة أو على الأقل أن تكون هذه الآثار مسيطرا عليها بمعنى وجود حلول مناسبة لها (قبقوب، كاكي،**2017**، ص:**12**).

د. **إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع**: وذلك بإتباع طريقة تلاءم إمكانياته، وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية والسيطرة على جميع المشكلات البيئية، كما لخص الدكتور **"أحمد عبد الفتاح ناجي"** أهداف التنمية المستدامة حيث تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق غايات أربع هي (ناجي، **2011**، ص **142**):

- **التقدم:** من خلال العمل على تحسين مستويات المعيشة ونوعية الحياة للفرد والمجتمع.
- **العدالة:** من خلال ترسيخ مبادئ حقوق الإنسان للأجيال الحالية والتالية على حد سواء.
- **الدوام:** بمعنى تحقيق التقدم المستمر، ولكن بما لا يخل بحق الأجيال التالية في العيش الآمن.
- **الاستقرار:** بمعنى التكيف وتجنب التقلبات الحادة في الأنساق الموجودة مع المقدرة على إصلاح أي جوانب قصور قد تعتريها مستقبلا.

كما حاول **"كونواي1997"** وضع تعريف مستمد من الغايات أو الأهداف الأربعة للتنمية المستدامة على أنها: "المسار التنموي والذي قد يؤيده العامة أو يعارضونه، لكنه في النهاية يسعى لإحداث تغيير عميق بالبني التحتية، اقتصادية، اجتماعية، وإيكولوجية، ويبتغي أيضا تحقيق أو ترسيخ قيم الحق والعدالة والمساواة بين جميع البشر بالمجتمع" (ناجي، **2011**، ص **143**).

3.1.1 الجوانب الأخلاقية المرتبطة بالتنمية المستدامة ومبادئها:(ربيع، **2015**، ص ص**245-246**):

أ. تتحكم في التنمية المستدامة مجموعة من المبادئ الأخلاقية والتي تتفق مع ماهيتها وهي:

- حقوق الأجيال التالية "النظرة المستقبلية"
- تحسين الفرص للأجيال التالية «العدالة الاجتماعية"
- ترسيخ المسؤولية الاجتماعية بين الجميع.

ب. يمكننا بسهولة التعرف على العديد من المبادئ المرتبطة بها والتي تضيف في النهاية بعدا جديدا للتنمية المستدامة ذاتها ومنها:

- التناغم بين التنمية والجانب الإيكولوجي.
- التوجه المستقبلي من خلال الحفاظ على أفق أخلاقي تلتزم به التنمية كعملية جارية.
- المسؤولية الاجتماعية والعمل الجماعي والعمل على تقوية دوافع العون المتبادل والتعاون.
- الطموح، حيث أن الأجيال الحالية والتالية بحاجة ماسة للتوصل لنوعية جيدة من الحياة.
- المقدرة على التكيف أو التأقلم من خلال إعادة التفكير والتخطيط في المشكلات الموجودة من جديد والتحديد الدقيق لعوامل عدم التأكد أو المخاطر الحالية والمتوقعة.

4.1.1 خصائص التنمية المستدامة: من أهم خصائص التنمية المستدامة نجد:(فلاق، سالمي، **2019، ص97)**

هي تنمية تعتبر البعد الزمني فيها هو الأساس، فهي تنمية طويلة المدى بالضرورة؛

رعاية حق الأجيال القادمة من الموارد الطبيعية للمجال الحيوي؛

الحفاظ على المحيط الحيوي في لبيئة الطبيعية من خلال عناصره الأساسية كالهواء والماء والتربة والموارد الطبيعية؛

تنمية متكاملة يعتبر الجانب البشري فيها وتنميته هي أولى أهدافها، فهي تراعي الحفاظ على القيم الاجتماعية والاستقرار النفسي والروحي للفرد والمجتمع؛

التنمية المستدامة هي تنمية لا تقوم بتبسيط المنظومة البيئية لسهولة التحكم فيها، فهي تراعي الحفاظ على النوع الوراثي؛

التنمية المستدامة تقوم على مبدأ التنسيق والتكامل بين سياسات استخدام الموارد واتجاهات الاستثمار والاختيار التكنولوجي والشكل المؤسسي بما يجعلها جميعا تعمل بتفاهم وانتظام.

2.1 مقومات التنمية المستدامة:

إن مفهوم التنمية المستدامة يجعل من عملية التنمية تتم ضمن حدود وإمكانات العناصر البيئية، مما يجعل من دراسة وفهم مختلف العلاقات التفاعلية بين البيئة ونشاطات الإنسان المتعددة الجوانب أمر ضروري حتى نتمكن من صياغة إستراتيجية تنموية ملائمة لا تدمر البيئة وإنما تحافظ عليها، إن أطراف العلاقة التفاعلية تمثل المقومات الأساسية للتنمية المستدامة وهي: (علام، **2014**، ص ص**94-96**)

1.2.1 الإنسان:إن الإنسان هو محور العملية التنموية، ولذلك يجب أن تأخذ كل إستراتيجية تنموية بعين الاعتبار كل الجوانب المرتبطة بالإنسان من حيث تضمنها للأهداف الأولية المتمثلة في محاربة الفقر، تأمين الحياة البشرية، تحسين نوعية الحياة بما يكفل تحسين أوضاع المرأة، تأمين الحاجات الأساسية مثل الغذاء، المأوى، الخدمات الأساسية مثل التعليم، وصحة الأسرة، توفير فرص العمل والرعاية البيئية.

2.2.1 الطبيعة: وهي عبارة عن المحيط الحيوي الذي يعتبر خزان الموارد المتجددة وغير المتجددة، بحيث ينبغي الحفاظ على هذا المحيط الحيوي لضمان استدامة التنمية باعتبار أن مضمونها الرئيسي هو الترشيد والقصد في توظيف الموارد المتاحة مهما كانت طبيعتها وذلك وفق ما يلي: (شراف، بوقجان، **2018**، ص **197**)

- **قاعدة المخرجات:** يجب أن يكون توليد المخلفات بشكل لا يتعدى قدرة استيعاب الأرض لها أو بشكل يؤدي إلى الإضرار بقدرة الأرض على الاستيعاب مستقبلا.

- **قاعدة المدخلات:**ويجب التمييز بين الموارد المتجددة والتي يجب استهلاكها بالشكل الذي لا يؤثر على قدرة توليدها لأن هذه الموارد متجددة تحت شرط صحة النظام البيئي، والموارد غير المتجددة والتي يجب أن يكون استنزافها بنسبة أقل من المعدل التاريخي لتطوير المستخدم للمصادر المتجددة واستثمارها، كما يجب توجيه الناتج من استخدام المصادر المستنفذة بتخصيص جزء منه في قضاء الحاجيات الحالية مع الاستثمار بباقي العائد في مشاريع مستقبلية تخدم الأجيال القادمة.

3.2.1.التكنولوجيا: من المعروف أن التكنولوجيا ساهمت كثيرا في إيجاد الحلول للعديد من المشاكل بحياة الإنسان في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية ولكن الملاحظ أيضا أن مختلف المشاكل التي أصبحت تهدد حياة الإنسان هي أصلا ناتجة عن مختلف التفاعلات القائمة بين الإنسان والطبيعة والتكنولوجيا، ولمعالجة مختلف المشاكل البيئية لا بد من إصلاح العلاقات التفاعلية بين المكونات الثلاث من خلال توفير إطار مناسب

يجمع كل المتغيرات بما فيه الطرق والأساليب التكنولوجية والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية إلى جانب القوانين والتشريعات، والإجراءات الإدارية التي تصب كلها في تحقيق استدامة التنمية.

3.1 أبعاد التنمية المستدامة: للتنمية المستدامة ثلاثة أبعاد تعتبر الدعائم الأساسية وهي كما يلي:

1.3.1البعد الاقتصادي: يركز هذا البعد على ترشيد المناهج الاقتصادية من خلال إعادة النظر في النظام الاقتصادي، والقيام بالإصلاحات الضرورية والملائمة لاستدامة التنمية بهدف تحقيق الرفع من المستويات المعيشية، ويركز على إيقاف تبديد الموارد الطبيعية سواء من خلال إجراء تخفيضات متواصلة في مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة، وذلك عبر تحسين مستوى الكفاءة، أو إحداث تغير جذري في أسلوب الحياة بتغير أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي، ونضوب الموارد الطبيعية، كما يتضمن هذا البعد العمل على تقليص تبعية البلدان النامية للبلدان المتقدمة مع تكريس موارد المجتمعات الفقيرة لأغراض التحسين المستمر في مستويات المعيشة بما يضمن عدم التفاوت في الدخول والتخفيض من عبء الفقر وجعل فرص الحصول على الموارد والمنتجات والخدمات فيما بين الأفراد داخل المجتمع أقرب إلى المساواة(شراف، بوقجان، **2018**، ص**198**).

واعتمادا للتقرير النهائي لقمة الأرض عن التنمية المستدامة "**جوهانسبورغ**" سبتمبر **2002** تكون الاستدامة الاقتصادية في المجالات الأساسية:

- **في مجال المياه**: ضمان إمداد كافي ورفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية والصناعية والحضرية والريفية.
- **في مجال الغذاء**: رفع الإنتاجية الزراعية والإنتاج من أجل تحقيق الأمن الغذائي في الإقليم والتصدير.
- **في مجال الصحة**: زيادة الإنتاجية من خلال الرعاية الصحية والوقائية وتحسين الصحة والأمان في أماكن العمل.
- **في مجال المأوى**: (السكن والخدمات): ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفء لموارد البناء ونظم المواصلات.
- **في مجال التعليم**: ضمان وفرة المتدربين لكل القطاعات الاقتصادية الأساسية.

- **في مجال الدخل**: زيادة في الكفاءة الاقتصادية، وتحقيق النمو، وتوفير فرص العمل في القطاع الرسمي.
- **في مجال الطاقة**: ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفء للطاقة في مجالات التنمية الصناعية، المواصلات والاستعمال المنزلي.

2.3.1البعد البيئي: كان يقصد بالتنمية المستدامة المجال البيئي على الأخص حتى زمن ليس ببعيد، فإن مشكل البيئة هو مشكل تفاقمي أو تراكمي حيث تختلف مفاهيم البيئة حسب مجال الزمن ومجال الاختصاص (الشيخ، سنة **2002**، ص ص**13-17**)،

مفهوم البيئة في الفكر المعاصر: عرفها "كوبر" أنها: "عبارة عن ثلاثة مصادر تتمثل في البيئة كمصدر للتمتع بالعناصر الطبيعية، أو مصدر للموارد الطبيعية، وكذلك البيئة كمستودع لاستيعاب المخلفات والموارد الطبيعية تعني محتويات الأرض من خدمات و موارد و ماء و هواء بجميع طبقاته"(الشيخ، **2002**، ص ص**13-17**).

مفهوم البيئة وفق مؤتمر"ستوكهولم": عقد بالسويد عام **1972**، مؤتمر دولي تحت شعار "**Onlyoneearth**" أي أرض واحدة فقط" عرفها: "كل شيء يحيط بالإنسان"، أي أن البيئة تشمل العلاقة بين الإنسان والطبيعة من جهة، والإنسان بالإنسان من جهة ثانية، كالبيئة الإدارية والإدارة البيئية وغيرها، فالبيئة السليمة تعد سببا مباشرا في رفاهية الشعوب ورقيها(حجاب، سنة **1999**، ص ص**21-22**).

واعتمادا على التقرير النهائي لقمة الأرض عن التنمية المستدامة "**جوهانسبورغ**"، سبتمبر **2002**" فيما يتعلق بأنواع التنمية المستدامة، تكون الاستدامة البيئية الاقتصادية في المجالات التالية:

- **في مجال المياه**: تهدف إلى ضمان الحماية الكافية للمستجمعات المائية والمياه الجوفية، وموارد المياه العذبة وأنظمتها الإيكولوجية.
- **في مجال الغذاء**: تهدف إلى ضمان الاستخدام المستدام والحفاظ على الأراضي والغابات والمياه والحياة البرية والأسماك وموارد المياه.
- **في مجال الصحة**: تهدف لضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية والأنظمة الإيكولوجية والأنظمة الداعمة للحياة.

- **في مجال المأوى (السكن والخدمات)**: تهدف إلى ضمان الاستخدام المستدام والمثالي للأراضي والغابات والطاقة والموارد البشرية.
- **في مجال الطاقة**: تهدف إلى تخفيض الآثار البيئية للوقود الحفري عادي النطاق المحلي والإقليمي والعالمي والتوسع في تنمية استعمال الغابات والبدائل المتجددة الأخرى.
- **في مجال التعليم**: تهدف إلى إدخال البيئة في المعلومات العامة والبرامج التعليمية.
- **في مجال الدخل**: تهدف إلى ضمان الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي في القطاعات الرسمي وغير الرسمي.

3.3.1 .البعد الاجتماعي: البعد الاجتماعي يتطلب تحليل البيئة الاجتماعية للتركيز على الهيكل الاجتماعي، ومستويات التعمير، والمنظومة الصحية وآفاقها والتنظيمات الاجتماعية وكذا نظم التعليم دون نسيان جانب الاستعمال التقني، وأثره على المجتمع، فالعنصر الاجتماعي يشير إلى العلاقة بين الطبيعة والبشر، وإلى النهوض برفاهية الناس، وتحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية، والوفاء بالحد الأدنى من معايير الأمن، واحترام حقوق الإنسان، كما يشير إلى تنمية الثقافات المختلفة والتنوع، والتعددية والمشاركة الفعلية للقواعد الشعبية في صنع القرار، فهي تهدف إلى تحقيق تنمية اجتماعية بين جميع فئات المجتمع (البنك الدولي، **2003**، ص **16**)، فالتنمية البشرية المستدامة منظور يتناول التنمية بطريقة تعنى بكيفية توزيع ثمارها بالآثار الاجتماعية، والبيئية، لذلك يعتبر الاقتصادي "أمارتا يسن": أن المضمون الحقيقي للتنمية هو الحرية، سواء تعلق الأمر بالحرية بمعناها السلبي كالحرية من الفقر مثلا أو الحرية بمعناها الإيجابي كحرية المرء على اختيار نوع الحياة التي يرغب فيها(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **2003**، ص**82**)،

2.تشخيص واقع ومسار التنمية المستدامة في الجزائر من خلال التحديات:

1.2 التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية:

1.1.2 ضعف معدلات النمو الاقتصادي " نمو بنسب ضعيفة": يمثل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بوصفه أكثر المعايير استخداما لقياس مستوى التنمية نقطة انطلاق جيدة للشروع في تقييم الاستدامة و يتضح ذلك من خلال البيانات المتعلقة بنمو الناتج المحلي الإجمالي لعام **2005** في الجزائر إلا أنه حقق معدلات أعلى من مثيلاتها عام **2004**.

جدول رقم 01: تطور معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الجزائر خلال الفترات1995 إلى غاية 2014:

السنوات	1995	2001	2002	2003	2005	2007
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي %	3,8	2,1	4,1	6,7	5,1	4,3
السنوات	2009	2010	2012	2013	2014	
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي %	4,2	4,6	3,9	3,8	4,1	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (صندوق النقد العربي،2014، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد قد حقق نتيجة تقترب إلى حدود **2,0%** خلال الفترة الممتدة من (**1995** إلى **2002**)، وهو يقل كثيرا عن نظيره في الدول النامية، والذي بلغ حوالي **2,8%** خلال نفس الفترة، فطبقا للمؤشرات الدولية فإن الجزائر لم تحقق بعد الحد الأدنى لانخفاض مستدام في الفقر والذي يتطلب أن تكون نسبة النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ب **3%**، فالفجوة إذن هي في حدود من **1 %** إلى **2%**، المسألة التي تتطلب بذل جهود كبيرة لزيادة النمو الاقتصادي الذي ينعكس إيجابا على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، كما نجد أن نسبة النمو للدخل الداخلي **PIB** ضعيفة جدا مقارنة بما يلزم الوصول إليه لتحسين المستوى المعيشي المعتدل، وبالرغم من تضاعف هذه النسبة بين سنتي (**2000 – 2002**) من (**2,2%** إلى **4,1%**) إلا أنها نسبة أقل من النسبة الضرورية للنمو الاقتصادي والتي تقدر ب **7 %** الكافية لتحسين المستوى المعيشي وتحقيق الازدهار(قادري، **2013**، ص **230**)،كما يتضح من خلال الجدول تحسن في النمو الاقتصادي لسنة **2012** و**2013** لكن إذا حسبنا النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات نجده لا يتعدى **3,9%** في المتوسط مما يدل على أن التحسن في النمو الاقتصادي يرجع أساسا إلى مداخيل قطاع النفط، كما أن القطاعات المنتجة كالفلاحة والصناعة والخدمات لا تزال ضعيفة الأداء ولا تساهم بشكل كبير في النمو الاقتصادي، ونستخلص أن النمو بقي ضعيفا إضافة إلى التأخر الذي عرفه القطاع البنكي والمصرفي وهيكلة القطاع الاقتصادي العمومي، الذي لا يمكن تنميته إلا باللجوء إلى الشراكة الأجنبية، زيادة إلى ذلك قلة مردودية الإدارة وفعاليتها، كل هذه العوامل تفسر هذه الوضعية المالية غير المستقرة.

2.1.2 ارتفاع معدل التضخم:

جدول رقم 02: تطورات معدلات التضخم في الجزائر من 2001 – 2014

السنوات	2001	2003	2005	2007	2009	2010

معدل التضخم %	4,2	2,6	3,8	3,5	6,1	3,9
السنوات	2012	2013	2014			
معدل التضخم %	4,5	6,8	5,7			

المصدر:من إعداد الباحثين بالاعتماد على (صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، **2014**)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدلات التضخم عبر مختلف برامج التنمية كانت متذبذبة: حيث في سنة **2001** قدرت بنسبة **4,2%**، ثم انخفضت إلى نسبة **2,6%** سنة **2003**، لتعاود الارتفاع لنسبة **3,6%** سنة **2005**، ثم تبقى على نفس النسق مع سنة **2007** بنسبة **3,5%**، بعدها تغيرت معدلات التضخم وعرفت نوعا ما ارتفاعا في سنتي **2009و2013** إلى **6,1%و6,8%** والتذبذب نفسه يرجع لسنة **2010** بنسبة **3,9%** وسنة **2014** بنسبة **5,7%**، وهذا راجع نتيجة للزيادات المعتبرة في الأجور ومراجعة القوانين الأساسية لمختلف القطاعات الاقتصادية والعمومية.

3.1.2 تراجع مؤشرات التنمية البشرية: (قادري، **2013**، ص **ص231-232**)

يعتبر هذا المؤشر وسيلة هامة لتحديد التنمية حيث يدل على مستوى التقدم الذي وصل إليه كل بلد في ثلاث صور أساسية للتقدم وهي: الصحة ومدى العمر الذي يتمثل في أمل العيش عند الولادة،التعليم والعلم الذي يتمثل في نسبة محو الأمية للأكابر ونسبة التمدرس لجميع الأطوار،إمكانية توفير مستوى معيشي مقبول الذي يتمثل في حصة كل فرد من الدخل الداخلي **PIB**، ويمكن تمثيله في القدرة الشرائية للمواطن، وبالنسبة للجزائر فإن مؤشر النمو البشري سجل ارتفاعا في الفترة الممتدة بين (**1975-2001**)، لكن منذ بداية التسعينات بدأ في تراجع هذا نتيجة تأثير السياسات الهيكلية التي شرعت فيها خلال هذه الفترة الزمنية من عمر المسيرة التنموية في الجزائر، كما نلاحظ تراجع وضعية الجزائر مقارنة مع الدول في الترتيب العام، فبعد أن كانت تحتل المرتبة **100** تراجعت إلى المرتبة **107**، علما أن نسبة الإنفاق العام في الجزائر على التعليم من إجمالي الناتج المحلي بلغ حدود **5,3%** سنة **1990**، كما كانت نسبة الإنفاق العام على الصحة من إجمالي الناتج المحلي تمثل حوالي **3%** عام**2000** (تقرير التنمية البشرية، **2003**، ص **297**)وعلى اعتبار مؤشر التنمية البشرية يعطي أكثر من دلالة على الوضع الصحي والتعليمي والإطار المعيشي العام للأفراد في المجتمع، فإنه يمثل تحديا حقيقيا نظرا لتأثيره المباشر على الوضع الإنساني الذي يصبو إلى الوصول لتحقيق الحياة الكريمة بكل معانيها.

4.1.2 تفشي وتصاعد البطالة : حيث ساهم تباطؤ النمو الاقتصادي وتراجع معدلات التشغيل خلال الخمس عشر سنة الأخيرة في تفشي ظاهرة البطالة في الجزائر وخصوصا في وسط الداخلين الجدد لسوق العمل،بالرغم من أن المتوسط العربي لمعدل فرص التشغيل أعلى من معدلات الدول النامية والدول المتقدمة، إذ بلغ **2,5%** خلال الفترة (**1995-2002**) و لكنه لم يواكب المعدل العالي لنمو عرض العمالة والبالغ حوالي **3,4%** خلال الفترة ذاتها ما أسفر عن ارتفاع معدلات البطالة،و لم تتحسن الإنتاجية الفردية والأجور الحقيقية،مما أثر سلبا على دخل العاملين و حالتهم الاجتماعية وزيادة الفقر، وانخفاض مستوى المعيشة، حيث يقدر متوسط نسبة البطالة في الجزائر بنحو **27,3%**من إجمالي قوة العمل، في حين يقدر معدل النمو السنوي للقوة العاملة بحوالي **3,8%** (منظمة العمل العربية، **2004**)، كما سجلت البطالة مستويات عالية بين الشباب المقتحمين الجدد لسوق العمل خاصة الفئة العمرية (**16-24**) عاما مما ينعكس الزيادة المفرطة في عرض قوة العمل قليلة الخبرة، وتتراوح نسبة العاطلين عن العمل من الشباب من إجمالي عدد العاطلين بين **40 %و60%**، ولأن البطالة في الجزائر تقع في غالبيتها بين الشباب طالبي العمل لأول مرة وذلك راجع في عدم قدرة الاقتصاد الجزائري على تهيئة فرص العمل الكافية للمنتسبين الجدد لسوق العمل نتيجة بطء النمو، وضعف الاستثمارات الجديدة، إضافة لعدم امتلاك هذه الفئة المهارات والمعارف المطلوبة في سوق العمل(قادري، **2013**، **ص232**)،

والجدول رقم (**03**) يوضح تقليص حجم البطالة في السنوات الأخيرة من فترة **2005** إلى غاية **2015**:

جدول رقم 03: تطور اليد العاملة للفترة 2005-2015 (الوحدة * 1000)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010
السكان الناشطين اقتصاديا	9493	10110	9969	10315	10544	10812
السكان المشتغلين	8044	8869	8594	9145	9472	9735
فئة البطالين	1448	1241	1375	1170	1072	1076
فئة البطالين الذين سبق لهم أن اشتغلوا	448	530	515	267	233	417
معدل البطالة	15,3	12,3	13,8	11,3	10,2	10
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	
السكان الناشطين اقتصاديا	10661	11423	11964	11453	11932	

السكان المشتغلين	9599	10170	10788	10239	10594	
فئة البطالين	1062	1253	1175	1214	1337	
فئة البطالين الذين سبق لهم أن اشتغلوا	379	507	481	549	461	
معدل البطالة	10	11	9,8	10,6	11,2	

المصدر:من إعداد الباحثين بالاعتماد على (الديوان الوطني للإحصائيات، الشغل والبطالة، 2015).

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه أنه منذ سنة **1987** اتخذت الدولة عدة إجراءات لمكافحة البطالة ودعم تشغيل الشباب من خلال عدة أجهزة تختلف سواء من حيث طبيعتها أو نمط تحويلها أو الفئات المستهدفة، تلك الإجراءات سمحت بتقليص حجم البطالة حيث بلغت نسبة البطالة في سنة **2015** نسبة **11,2%**، وبالتالي رغم انخفاض معدل البطالة إلا أن مستواه يبقى مقلقا، حيث أن طبيعة مناصب الشغل التي تم إنشاؤها منذ سنة **2004** معظمها مؤقتة، ففي سنة **2005** نجد **58 %** من الأجراء مؤقتين، هذا التوجه الذي يصاحبه غياب الحماية الاجتماعية والإحساس بعدم المسؤولية، كذلك ضعف مستوى تأهيل اليد العاملة بحيث نجد **64,86%**من طالبي العمل هم غير مؤهلين، أما بالنسبة لتوزيع الشغل حسب القطاعات الاقتصادية، نجد هيمنة قطاع التجارة والخدمات بحيث نجد **56,70%**من نسبة المشتغلين وهذا على حساب قطاع الصناعة وكذلك الفلاحة اللذان يشغلان **12 %**و**13,60%** على التوالي.

5.1.2 تفاقم الفقر: يعتبر الفقر من أبرز المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تهدد استقرار الجزائر، وساهم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية في الثمانينات وبرنامج التعديل الهيكلي في التسعينات في تفاقم ظاهرة الفقر وتدهور الأوضاع الاجتماعية للفئات الضعيفة في ظل التحول من نظام اقتصادي اشتراكي إلى نظام اقتصادي تحكمه قواعد السوق، ويضبطه قانون المنافسة ومع وجود جهاز إنتاجي ضعيف أثر سلبا على مستوى معيشة المواطنين، كما أن سياسة تخفيض قيمة الدينار، وتحرير الأسعار أدت إلى تخفيض القدرة الشرائية وتدهور مستوى معيشة الأفراد(ربيع، **2015**، ص ص**453-456**).

وهذا الجدول يوضح مؤشرات الفقر لسنة **2001** إلى **2014** كالتالي:

جدول رقم 04: معدلات الفقر في الجزائر خلال الفترة 2001-2014

السنوات	2001	2003	2005	2007	2009	2010
معدل الفقر في الجزائر	23	21	16	15	13	12
السنوات	2011	2012	2014			
معدل الفقر في الجزائر	11,5	11,4	11,1			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (الديوان الوطني للإحصائيات، الشغل، البطالة، الفقر، **2014**)

من خلال الجدول نلاحظ تحسن ملحوظ في مؤشرات الفقر، حيث تنخفض تدريجيا من سنة **2001** بلغت نسبة **23 %**، إلى ما نسبته **11,1%** في سنة **2014**.

6.1.2 تدني مؤشر الاستدامة البيئية: يقصد بالاستدامة البيئية المحافظة على المصادر البيئية على المدى الطويل في محيط دائم التغير، ويقيس هذا المؤشر وضع النظم البيئية في حالتها الطبيعية وتلك التي تتم إدارتها والضغوط التي تتعرض لها بما في ذلك استنزاف الموارد الطبيعة، وزيادة معدلات التلوث، كما يقيس هذا المؤشر الآثار والتفاعلات البيئية الحاصلة، ويتبع مدى قدرة المجتمع على التكيف مع الإجهاد البيئي، ودرجة مساهمة كل دولة في جهود التنسيق العالمي للتصدي للمشاكل البيئية المتزايدة، ويتكون هذا المؤشر من خمسة عناصر أساسية تشمل (أحمد عبد الفتاح ناجي، **2011** ص **165**): الأنظمة البيئية، تخفيف حدة الإجهاد البيئي، قدرة الأفراد والأنظمة الاجتماعية على تحمل الاختلالات البيئية، والقدرة الاجتماعية المؤسسية، وجهود التنسيق مع الدول الأخرى فيما يرتبط بالمشكلات البيئية العالمية ، ويشير تقرير الاستدامة البيئية لعام **2004** إلى احتلال الجزائر المرتبة **96** عالميا بعد أن احتلت المرتبة **70** عام **2002**، وبذلك تبقى من المراتب الأخيرة عالميا، كما يلاحظ تراجع مؤشر الاستدامة البيئية في الجزائر، فمثلا قد تراجع رصيد الاستدامة البيئية من **49,40%** إلى **46,0%** بين سنتي (**2002-2004**) أي من المرتبة **70** إلى **96** عالميا و ذلك يدل على تراجع مؤشر الاستدامة البيئية في الجزائر علما أن مساحة الأرض المغطاة بالغابات في الجزائر لا تمثل إلا نسبة **0,9%** عام **2000**، ونسبة المساحة المحمية إلى مجموع مساحة البر إلى **0,05%** عام **2003**، كما بلغت نسبة انبعاث غاز "ثاني أكسيد الكربون" عام **1999** حوالي **3,0** طن متر لكل فرد، أما نسبة استهلاك غازات "الكلورو فلورو كربون" المستنفذة لطبقة الأوزون فقدرت بحوالي **1,022** طن متر عام **2001** مما يشكل تحديا كبيرا فيما يتعلق بضمان الاستدامة البيئية أرضا وجوا، وهذا ما من شأنه أن يوقف العمل الرامي إلى تحقيق تنمية (تقرير التنمية البشرية، **2003**، ص **218**).

2.2 التحديات التقانية:

1.2.2 تدني مؤشرات البحث والتطوير: يشكل البحث العلمي واعتماد التكنولوجيات الجديدة عنصرين رئيسيين من العناصر المحددة للنمو الاقتصادي والاستدامة البيئية والاجتماعية

والاقتصادية، وبالرغم من إقرار إستراتيجية تطوير العلوم و التقانة في الجزائر التي أقرتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في عام **1987**، غير أن الواقع يشير إلى أن الجزائر لم تأخذ بنظم العلم والتكنولوجيا فلم تتوفر لها أسباب البقاء بالرغم من أن الوثائق الوطنية الخاصة بالعلم والتكنولوجيا تدعو إلى مستوى عال من الالتزام بالبحث والتطوير، وتؤكد أهمية بناء القدرات العلمية والتقنية، حيث يتم واقع العلم والتكنولوجيا في الجزائر بالمحدودية،إذ يتضح من المؤشرات الرئيسية أنها تحتل المراتب الأخيرة بين المجموعات السكانية في العالم في عدد من المؤشرات مثل الإنفاق على البحث العلمي وعدد براءات الاختراع وحقوق التصنيع.

جدول رقم 05: مؤشرات البحث والتطور حسب جهات العالم

الدول	الإنفاق على البحث والتطوير% من الناتج المحلي الإجمالي (**1996-2002**)	العاملون في البحث والتطوير لكل مليون نسمة (**1990-2001**)
الدول النامية	0,6	384
الدول المتقدمة	2,6	3483
العالم	2,5	1096

المصدر:من إعداد الباحثين بالاعتماد على (قادري، **2013**، ص **240**).

حيث تنفق الجزائر مبالغ ضئيلة على البحث و التطوير، وحتى في أحسن الأحوال فلا تمثل نسبة الإنفاق إلى الناتج المحلي الإجمالي سوى أقل من خمس ما ينفقه أي بلد متقدم، والوضع على نفس الحال من السوء عند تقييم تنمية الموارد البشرية، فنسبة العاملين في البحث والتطوير لا تتجاوز في بعض الأحيان **1 %** من الأرقام المماثلة في الدول المتقدمة وبالتالي فإن الجزائر لم تتمكن من تنفيذ إستراتيجيتها لزيادة حجم الإنفاق على البحث والتطوير بصورة تدريجية وذلك لأسباب عديدة منها انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في تلك الفترة، إضافة إلى ضعف القطاع الخاص في الجزائر، والتوجه نحو شراء المعرفة والتكنولوجيا من الخارج في المشاريع الصناعية الكبرى.

3.معوقات وصعوبات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر:

بناءا على ما ذكرناه سابقا من تحديات و صعوبات تحول دون تحقيق تنمية مستدامة في الجزائر،نضيف أهم المعوقات و نذكرها باختصار شديد : (قادري، **2013**، ص ص**248-249**):

- **العولمة وآثارها على تحقيق الاستدامة في الجزائر:** العولمة تؤثر بصورة مباشرة وغير مباشرة على كامل النواحي سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو ثقافية وفقا لأدوات مختلفة،

- **تعميم الرأسمالية:** حيث أصبح ذلك بقيادة أمريكا وفرضها عن طريق المؤسسات العالمية التابعة للأمم المتحدة كمؤسسة البنك الدولي، ومؤسسة النقد الدولي... الخ.

- **سياسة القطبية الأحادية:** حيث انفردت أمريكا بقيادة العالم بعد سقوط الإتحاد السوفيتي، وبالتالي لم تبلغ أي دولة في التاريخ قوة أمريكا العسكرية والاقتصادية.

- **الإغواء الاقتصادي:** الذي يعني إغواء الدول المتواضعة تقنيا وعلميا واقتصاديا، بمشاركة العمالقة في مشاريع عابرة للقارات، وهذه المشاريع كل مكوناتها من الخارج،

-السيطرة الاقتصادية ذات المظاهر المتعددة، و سيطرة الشركات العملاقة عالميا،

-النمو المرتفع للبطالة وانخفاض الأجور، و كذلك عملية الإغراق .

خاتمة: تواجه كل المحاولات المبذولة والرامية من طرف الحكومة الجزائرية لتحقيق التنمية المستدامة مجموعة من التحديات و المعوقات والصعوبات قد تحول دون الوصول إلى الهدف المنشود، هذه المعوقات سواء كانت مادية، أو مالية، أو بشرية، أو تقنية من خلال العلاقة المعروفة (الإنسان، التنظيم، التوجيه)،فالجزائر في سعيها لتحقيق التنمية المستدامة اصطدمت بعقبات المديونية في الماضي، والآثار الناجمة عن تطبيق النظام الجديد للتجارة الدولية، الذي قد يحد من قدرتها على تحقيق النماء، والضمان بالكيفية المرجوة، هذا إضافة إلى تحديات العولمة، وما أفرزته من شروط وقيود، والتحديات البيئية من ضعف وتناقص الموارد، وخطر التلوث وزحف الرمال، ومؤشرات التحديات الاقتصادية: كالبطالة، وارتفاع التضخم، وضعف معدلات النمو الاقتصادي.

1. نتائج الدراسة : من خلال ما سبق في ورقتنا البحثية التحليلية والتقويمية لإشكالية مسار التنمية المستدامة في الجزائر نلخص أهم النتائج فيما يلي:

الجزائر طبقت الجزائر مجموعة من البرامج التنموية بغية تهيئة الأرضية اللازمة لتفعيل النشاط الاقتصادي والنمو، وتعزيز إمكانيات التنمية المستدامة، والتي كان لها الأثر الإيجابي على بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة **1994-2015** وهذا مع إهمال الاعتبارات البيئية، لكن هذا التحسن يعتبر أقل بكثير مما كان بالإمكان تحقيقه مقارنة بحجم

المبالغ المنفقة، وذلك راجع لغياب جهاز إنتاجي مرن والتبعية لقطاع المحروقات،وضعف القطاع الصناعي القادر على تحقيق معدلات نمو حقيقية ومستدامة.

2. مقترحات وآفاق الدراسة: وعليه وبناءً على ما سبق نقترح التوصيات التالية:

ضمان المساواة في توزيع الموارد الاقتصادية، وضرورة الاستغلال الرشيد للثروات المتاحة وإيجاد المناخ الملائم للاستثمار محليا ودوليا؛

إلزامية إيجاد البيئة الصالحة لنشأة الشباب الجزائري، وتأهيله وتوفير فرص العمل المناسبة له؛

قائمة المصادر والمراجع

- سراج الدين، إسماعيـــــل، (**1993**)، "متى تصبح التنمية مستدامة"، مجلة التمويل والتنمية، المجلد **30**، العدد **04**.
- فيصل، يونس، عبد، الزهرة، (**2002**)، مرجعية الفكر التنموي وامتداداتها المعاصرة، دار الوفاء للنشر والتوزيع، مصر.
- مفهوم التنمية المستدامة،**http: www.linkedin.com/pulse**، اطلاع بتاريخ **2019/10/10**.
- فروخي وافية، (**2018**)، آليات تدخل الجماعات المحلية لتحقيق التنمية المستدامة وسبل تفعيلها –دراسة ميدانية على بلدية الدويرة-، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد **03**، العدد**05**.
- تونس صيد وآخرون، (**2018**)، مساعي الدول المغاربية في توجيه الاقتصاد الأخضر لخدمة التنمية المستدامة، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد**03**، العدد **05**.
- غنيم عثمان، محمد، أبو زنط، ماجدة أحمد، (**2007**)، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان.
- قبقوب، عيسى، كاكي، محمد، (**2017**)، السياسة البيئية والتنمية المستدامة في الجزائر، مجلة آفاق علمية، العدد **13**.
- لشيخ، محمد صالح، (**2002**)، الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الطبعة الأولى، مصر.
- أحمد عبد الفتاح، ناجي، (**2001**)، التخطيط للتنمية في الدول النامية، المكتب الجامعي الحديث، جامعة صنعاء، اليمن.
- محمد عبد العزيز ربيع، (**2015**)، التنمية المجتمعية المستدامة: نظرية في التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، عمان.
- علي فلاق، رشيد سالمي، الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة - مع الإشارة لحالة الجزائر وبعض الدول العربية، متاح على**http://www.enssea.net/enssea/majalat/2536.pdf consulté le 10/10/2019**

- علام عثمان، (2014)، تمويل التنمية في الدول الإسلامية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 03.
- عقون شراف، بوقجان وسام، (2018)، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2019)، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 02.
- محمد منير حجاب، (1999)، التلوث وحماية البيئة: قضايا البيئة من منظور إسلامي، دار الفجر للنشر والتوزيع.
- البنك الدولي، (2003)، تقرير التنمية لعام 2003.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (2003)، مقدمة في مفهوم التنمية البشرية المستدامة، الأردن.
- قادري محمد الطاهر، (2003)، التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق، مكتبة حسن العصرية للطباعة النشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت.
- تقرير التنمية البشرية (2003)، أهداف التنمية للألفية، (تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ص 297.
- منظمة العمل العربية، (2004)، إحصائيات العمل في البلدان العربية، المجلد 10، القاهرة.
- هادي أحمد الفراجي، (2015)، التنمية المستدامة في استراتيجيات الأمم المتحدة، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان.
- محمد مجيد محمود، (2017) التنمية المستدامة في الوطن العربي – المعوقات والمتطلبات – المجلة الليبية العالمية، العدد 25، جامعة بنغازي، ليبيا.
- عادل أحمد حشيش، (2002)، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر.